

الفصل الأول

في البداية، نقدر ونثمن الجهد المبذول في إعداد هذا الفصل، ونلاحظ اهتمام الباحث بعرض الجوانب العامة للموضوع من الناحية المفاهيمية والقانونية، بما يعكس اطلاعه على الأدبيات ذات الصلة.

صفحة 3

- خطأ لغوي بسيط تصحيح كلمة خصائصها الجوهرية إلى خصائصها الجوهرية.

صفحة 4

- أضف مرجعاً مباشراً لتعريف البيئة الرقمية في أول موضع تذكر فيه كـ "منظومة متكاملة"، وليس فقط في آخر فقرة.
- ينوصي بتوثيق جميع التعريفات في الهامش

صفحة 5

- تم تكرار هذا المقطع بالحرف مرتين في نفس الصفحة:
كما أشار جانب من الفقه إلى تعريف البيئة الرقمية على أنها تلك المعلومات والخدمات ممثلة في صفحات الويب البرمجيات النصوص الصور..."
- تم تكرار نفس المرجع مرتين :
(عطية بدر الدين، ناجية قموح، "البيئة الرقمية: إشكالية المصطلح.....)

صفحة 6

- الفقرة تبدأ بتعريف البيئة الرقمية، ثم تنتقل مباشرة لتعريف الملكية الفكرية الرقمية، ثم تعود لتعريف البيئة الرقمية مجدداً، دون أي فاصل أو عنوان فرعي، مما قد يسبب لبساً لدى القارئ؛ فنوصي بإعادة ترتيب الفقرات بما يحفظ منطق العرض الأكاديمي (من تعريف البيئة، ثم الملكية الفكرية الرقمية، ثم الربط بينهما).

صفحة 7

- يرحى مراجعة الفقرة الثالثة حيث يوجد عدم وضوح في هذه الجملة "...لكن تختلف فقط في الحامل، فبدل الحامل الرقمي، أصبح الحامل رقمياً..."

صفحة 10

- تم تكرار نفس المرجع مرتين :
(أحمد نافع المدادحة، النشر الإلكتروني وحماية المعلومات،.....) يمكن التوثيق باستخدام جملة "المرجع السابق" ثم كتابة رقم الصفحة بدلاً من إعادة توثيق نفس المرجع أسفله.

الصفحات 11 و 12 و 13

- نوصي بأهمية التكيف القانوني لبعض المفاهيم التقنية مثل: "الوجود الافتراضي"، "التحول الرقمي"، "سهولة الوصول"، حيث ينقص الربط بينها وبين القواعد القانونية أو نصوص تشريعية/اتفاقيات دولية مثل: اتفاقية الوايبيو WIPO و اتفاقية تريبس TRIPS أو التشريعات الوطنية المتعلقة بالنشر الإلكتروني أو حماية حقوق المؤلف في الفضاء الرقمي.
- يفضل في الفقرة الأخيرة من المطلب أن تضاف خلاصة قانونية قصيرة بحيث لا يقتصر الأمر على سرد دون ربط مباشر بالموضوع، فنقترح ربط مثل:
"ويطرح هذا الواقع تحديات قانونية تتعلق بحماية المصنفات الرقمية من النسخ غير المرخص أو الاستخدام العابر للحدود دون رقابة تشريعية كافية."

صفحة 14

- يجب الإشارة إلى أن سهولة الوصول لا تعني بالضرورة مشروعية الوصول، فبعض قواعد البيانات والمصنفات الرقمية محمية بحقوق رقمية أو اشتراكات، فيستحسن إضافة جملة توضح ذلك حتى لا يفهم القارئ أن البيئة الرقمية تتيح الوصول الحر دون قيود.

صفحة 15

- رغم أن التأثير الواسع للملكية الفكرية صحيح، فإن الربط بآثار سياسية بحاجة إلى توضيح أو مثال (كأن يذكر مثلاً "حقوق الملكية الفكرية تؤثر على العلاقات الدولية في موضوعات مثل التراخيص العابرة للحدود أو النزاعات في منظمة التجارة العالمية").

صفحة 16

- ملاحظة لغوية بسيطة: ويحقق من وراءها نشاط تجاري... ، الصواب ويحقق من "ورائها".

صفحة 17

- "...قد انعكس ذلك على أساليب نشر المصنفات"... ، كان من المفيد الإشارة هنا إلى أثر ذلك في الحقوق المالية والمعنوية للمؤلف، لتكتمل الفكرة القانونية.

صفحة 18

- عبارة "الملكية الفكرية عامل أساسي في نمو الاقتصاد الوطني" بحاجة إلى إسناد قانوني أو واقعي (مثال: تقارير دولية، نصوص قانونية محلية، أو اتفاقيات دولية تدعم العلاقة بين الاقتصاد والملكية الفكرية).

صفحة 19

- "المواقع الإلكترونية هي عبارة عن ملكية فكرية" تحتاج تدقيقاً، فالمواقع تحتوي على عناصر محمية (كود برمجي، تصميم، محتوى...) لكن الموقع ككل قد لا يعد ملكية فكرية مستقلة بذاته؛ لذا يستحسن تعديل الصياغة إلى "تتضمن المواقع الإلكترونية عناصر خاضعة للحماية بموجب قوانين الملكية الفكرية".
- فقرة الرقابة الإلكترونية غنية وضرورية، لكن تفتقر للإسناد القانوني، فنوصي بتوضيح ما هو السند التشريعي الذي يمنح "سلطات الضبط" هذه الصلاحيات، مثل قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية أو قانون حماية البيانات الشخصية.

صفحة 20

- النص عام جداً دون أي سند قانوني أو توجيه تشريعي، رغم أنه خلاصة جزئية مهمة، فيفضل الإشارة إلى اتفاقية دولية أو مبدأ قانوني عام حول توسع الملكية الفكرية في البيئة الرقمية).

صفحة 24

- يوجد خطأ لغوي في عبارة "مما يتيح المنصات الرقمية النشر الفوري"... ، الصواب: إذ يتيح المنصات الرقمية "...أو وهو ما يتيح للمنصات الرقمية"...

- نوصي بالإشارة إلى الوضع القانوني للمكتبات الرقمية من حيث حماية المصنفات الرقمية داخلها، والتراخيص، مما يعزز الربط القانوني للأفكار.

صفحة 26

- تناولت الفقرة البريد الإلكتروني كوسيلة تقنية لتبادل المصنفات الفكرية، لكنها أغفلت الإشارة إلى الأبعاد القانونية المرتبطة باستخدامه، مثل مخاطر الاعتداء على الحقوق عند إرسال المصنفات عبر البريد، ومدى حجية الرسائل الإلكترونية في إثبات التراخيص أو نقل الحقوق، فنوصي باستكمال الفقرة بإيضاح هذه الجوانب القانونية، وبيان ما إذا كان هناك تنظيم قانوني يحكم هذه الاستخدامات.

صفحة 27

- نوصي بالتمييز بين الوصف الفني لقواعد البيانات ومفهومها كمصنف قانوني محمي، مع توضيح الشروط القانونية التي تمنحها الحماية، وتجنب الصياغات الفضفاضة حول الابتكار والحماية، ما لم يتم إسنادها إلى مرجعية قانونية واضحة تدعم هذا الطرح.

صفحة 29

- من الأفضل طرح ظاهرة القرصنة الإلكترونية من خلال تقديم معالجة قانونية دقيقة تتناول النصوص أو الأحكام التي تجرم أفعال القرصنة في البيئة الرقمية، مع التمييز بين الاعتداء على الملكية الفكرية وبين الهجمات السيبرانية ذات الطابع التجسسي أو الأمني.
- كما يفضل أن يوضح الباحث أثر هذه القرصنة على الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف، مدعوماً بأمثلة قانونية أو سوابق قضائية إن أمكن، مع بيان أدوات الحماية القانونية أو التشريعية المتاحة، بدلاً من الاكتفاء بوصف المخاطر بشكل إنشائي عام.

صفحة 32، 33، 34

- الطرح يغلب عليه الطابع الوصفي الفني (تقني) على حساب الطابع التحليلي القانوني؛ لذا نوصي بأن يعاد النظر في هذه الصفحات بحيث يربط الباحث كل خاصية رقمية بتحليل قانوني يبرز أثرها على قواعد حماية الملكية الفكرية، سواء من حيث نطاق الحماية، أو وسائل الإثبات، أو التحديات التشريعية، أو مسؤولية الأطراف ذات العلاقة، مع إدراج أمثلة تطبيقية أو إشارات إلى الاتفاقيات أو القوانين الوطنية ذات الصلة.

صفحة 37

- تشعب الطرح وتداخل الموضوعات دون تنظيم (مثل الحديث عن دور المكتبات، والبيئة الرقمية، وحقوق النشر)، مما يربك المتلقي ويفقد الفقرات وحدتها الموضوعية.

صفحة 38

- الخاتمة التي وردت في هذه الصفحة إنشائية وتقليدية، فمن المهم فيها بيان التحليل و تقديم رأي الباحث القانوني تجاه التحديات الرقمية، كما يلزم الربط بالخلفية القانونية و الإشكالية الرئيسة للرسالة.

ملاحظة عامة على الفصل الأول

- نوصي بضرورة تعزيز الربط القانوني بين ما يقدم من مفاهيم ومضامين عامة وبين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما يضيف مزيداً من العمق القانوني على الرسالة، ويبرز الأساس النظامي الذي تستند إليه الأفكار الواردة فيها.

ملاحظات عامة على التوثيق

- توضع فاصلة (،) وليست نقطة (.) بعد اسم المؤلف عند توثيق المرجع.
- عدد من المراجع غير موثقة توثيقاً كاملاً من حيث بيانات النشر (مثل دار النشر، الطبعة، السنة).

ختاماً، فإن الملاحظات المدرجة لا تقلل من قيمة الجهد المبذول، وإنما تهدف إلى تعزيز الطرح العلمي وتحقيق التوازن بين الجانب النظري والتحليل القانوني، بما يخدم جودة الرسالة.

شكراً جزيلاً

خالص الأمنيات بدوام التوفيق